فنزويلا ..

بين منطق القوة وسؤال الشرعية الدولية

محفوظ كيطوني

أعادت التطورات المرتبطة بالتدخل العسكري واعتقال رئيس فنزويلا وزوجته، كما أكّدتها وسائل إعلام دولية، طرح أسئلة تتجاوز الحدث ذاته. فالقضية لم تعد محصورة في سياق سياسي محلي، بل أصبحت اختبارا جديدا لقدرة القانون الدولي على ضبط منطق القوة في العلاقات الدولية.

فمن حيث المبدأ، يظل حظر استخدام القوة أحد الركائز الأساسية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، مع استثناءات محددة ومقيدة. غير أن الممارسة العملية تطرح سؤالا بسيطا في صيغته، عميقا في دلالته: هل ما زال هذا المبدأ فاعلا، أم أنه يُستدعى فقط حين ينسجم مع توازنات سياسية معيّنة؟ فحين يتم تجاوز التفويض الأممي، تتحول القاعدة القانونية من معيار ملزم إلى مرجع انتقائي.

هذا التحول لا ينعكس فقط على فكرة السيادة، بل يمس جوهر الشرعية الدولية نفسها. فالقانون الدولي يفقد قوته عندما يصبح خاضعًا لمنطق القوة، ويصبح السؤال المطروح ليس من انتهك القاعدة، بل: لماذا أصبحت القاعدة عاجزة عن فرض نفسها؟

ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا مع ما رافق هذه التطورات من اعتقال مسؤولين سياسيين خارج إطار قضائي وطني مستقل. فحقوق الإنسان، كما كرّسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تقوم على ضمانات واضحة للحرمان من الحرية، أساسها الشرعية الإجرائية والحق في الدفاع. وهنا يبرز تساؤل جوهري: هل يمكن تبرير تجاوز هذه الضمانات بدعوى الصراع السياسي أو "الاستثناء"؟ وأين ينتهي الاعتبار الأمني ليبدأ التعسف؟

فحتى من زاوية الرؤية الداخلية، يفرض النقاش نفسه ،ففنزويلا ورئيسها اتخذا سابقًا مواقف مناوئة للمصالح العليا للمملكة المغربية، وداعمة لأطروحة انفصالية فاقدة لأي سند قانوني وواهية بدافع نعرات نضالية . لكوننا نؤمن بأن تجارب قد بينت أن كل الأنظمة التي تفتقر إلى المشروعية غالبا ما تستثمر الصراعات الخارجية لتأجيل أزماتها الداخلية. غير أن هذا الخيار، وإن نجح مرحليا، يتم غالبا على حساب الشعوب، التي تتحمل كلفة التوتر والعزلة دون أن ينعكس ذلك تحسنا في أوضاعها الحقوقية أو الاجتماعية: وهذا موقع فنزيلا وكل من يدور في فلكها و ينتمي لمعسكرها عبر دعمه للتقسيم و زرع الفتن بدعوى دعم الأقليات أو الحركات التحررية الفاقدة للمشروعية الواقعية و التاريخية ,,

غير أن هذا الخلاف السياسي، مهما بلغت حدّته، يطرح سؤالًا أخلاقيًا واضحًا: هل يبرر ذلك القبول بانتهاك سيادة دولة أو التغاضي عن المساس بحقوق شعبها؟ أم أن الدفاع عن القانون الدولي يفقد معناه متى أصبح رهين الخصومة؟

هنا تحديدا تظهر إشكالية الانتقائية في التعامل مع حقوق الإنسان. فحين تدان الانتهاكات في سياق، ويبرّر مثلها في سياق آخر، لا يعود الخلل في التطبيق فقط، بل في المعيار نفسه. وهذا ما يفتح نقاشًا أوسع: هل نعيش أزمة انتهاكات، أم أزمة ثقة في الخطاب الحقوقي الدولي؟

أمام هذا المشهد، يظل السؤال مطروحًا: هل ما جرى في فنزويلا حالة استثنائية، أم مؤشر على مسار آخذ في الترسخ، تُعاد فيه صياغة الشرعية الدولية وفق منطق القوة لا القانون؟ وكيف سينعكس ذلك على مستقبل حقوق الإنسان، سواء داخل الدول المعنية أو على مستوى المنتظم الدولي؟

ثم، هل لا يزال بالإمكان الحديث عن معايير موحّدة في حماية السيادة وحقوق الإنسان، أم أننا أمام نظام دولي يتعايش مع الازدواجية باعتبارها واقعًا دائمًا؟

أسئلة لا تبحث عن إجابات جاهزة، بقدر ما تسعى إلى إبقاء النقاش مفتوحًا حول مستقبل القانون الدولي في عالم سريع التحول.